التزيّن مثلاً و[١٥] المشي بالليل فيقول : هذا متزيّن ، والزاني متزيّن ، فهذا زان ، وهذا ليس بصحيح فأن الزينة قد توجد للزاني ولغير الزاني ، وكذلك المشي بالليل. ومن هذا الموضع غلط «مالسيس» حين قال : ان الكل ليس له مبدأ ، وذلك انه لما وجد صادقًا ان كل متكوّن فله مبدأ ظن ان كل ما له مبدأ فمتكوّن ؛ ولما ظن هذا صحّ له عكس نقيضه وهو ان : ما ليس بمتكوّن فليس له مبدأ ، والعالم ليس بمتكوّن ، فأوجب الاّ يكون له مبدأ وان يكون غير متناه . وليس ان كان كل مكوّن له مبدأ فواجب ان يكون ما له مبدأ مكوّنًا ، كما انه ان كان كل محموم حار البدن فليس واجبًا ان يكون كل حار البدن محمومًا .

واما الموضع الذي يعرض فيه التبكيت المغالطي من اخذ ما ليس بعلّة للنتيجة على انه علّة ، فذلك يكون اذا اخذ في القياس مقدمة ما مع مقدمات تلزم عنها نتيجة كاذبة فأوهم الآخذ ان النتيجة انما لزمت عن تلك المقدمة . وهذا يعرض في القياس السائق الى المحال وهو قياس الخلف ، فإن هذا القياس لما كان يرفع بعض المقدمات الموضوعة فيه بما ينتج من الكذب والاستحالة ، يعرض فيه كثيرًا ان يدخل المقدمة التي يقصد المغالط ابطالها في جملة المقدمات الكاذبة التي يعرض عنها الكذب ، فإذا عرض الكذب اوهم انه انما عرض عن تلك المقدمة التي غلط[١٦] في ابطالها ، والكذب نفسه لزم دون تلك المقدمة عن ما عداها من المقدمات او المقدمة الكاذبة التي وضعها[١٧] . مثال ذلك ان يقول قائل : انه ليس النفس والحياة شيئًا واحدًا ، لأنه ان كانت النفس والحياة شيئًا واحدًا ، وكانت جميع اصناف الكون مضادة لجميع اصناف الفساد ، فلصنف صنف من اصناف الفساد صنف صنف من اصناف الكون يخصه هو له ضد ، والموت فساد ما ، فله صنف من اصناف الكون هو ضده ؛ والذي يضاد الموت هو الحياة ، والموت فساد ما ، فالحياة كون ما ، واذا كانت الحياة كونًا والحياة هي ما قد[١٨] كان وفرغ ، والكون ما يتكوّن ، فما يتكوّن فقد كان ، هذا خلف لا يمكن ، فإذن[١٩] ليست النفس والحياة شيئًا واحدًا . فإن هذا المحال يلزم عن هذا القول وان لم نضع[٢٠] احد مقدماته ان النفس والحياة شيء واحد ، ولذلك لا نقول انه غير منتج على الاطلاق ولكن[٢١] نقول انه غير منتج بالقياس[٢٢] الى ما قصد انتاجه . وفي نفس هذا المثال مغالطة ما لكنها[٢٣] لم يعرض[٢٤]

لها هنا ، ومن اجل هذا صار هذا المثال مضللاً كثيرًا ، والتضليل الذي يعرض فيه من موضع اللاحق ، وقد اخذ ما ليس بعلّة للانتاج على انه علّة ، هكذا يكون .

فأما التضليل الذي يعرض من اخذ مسئلتين كمسئلة واحدة فانه يعرض من جهة ان ما يحتمل جوابين مختلفين يرد فيه جواب واحد . وانما يعرض هذا الغلط اذا اخذ بدل المحمول الواحد في القضية اكثر من محمول واحد ، ويدل الموضوع الواحد اكثر من موضوع واحد . فمثال ان تأخذ بدل المحمول الواحد محمولين قول القائل : هل الارض برًّا او[٢٥] ماء؟ فإن هذه قضيتان ومسئلتان لا واحدة ؛ ومثال اخذ الموضوع اثنين قول القائل : هل هذا وهذا انسان؟ فإن هذه ايضًا قضيتان لا قضية واحدة . فمن الناس من اذا سُئل في امثال هذه المسائل الكثيرة على انها مسئلة واحدة ربما شعر الكثرة التي في السؤال فتوقف وانقطع ، وربما اجاب بجواب واحد ، فيلحقه التبكيت والتشنيع ، مثل ان يقول : ان كان هذا وهذا انسان ، فمن ضرب هذا وهذا فإنما ضرب انسانًا واحدًا لا انسانين . وأكثر ما يعرض الغلط في هذا الموضع اذا اتفق ان كانت الأشياء التي سئل عنها سؤلاً واحدًا محمولاتها متضادة ، مثل ان تكون[٢٦] جماعة اشياء فيها خير وفيها ما ليس بخير فسأل عن جميعها سؤالاً واحدًا : هل هي خير او ليس بخير؟ فأي الجوابين اجيب فيها كان كاذبًا الاّ ان يفصل الأمر فيها ويأتي الجواب فيها على عدد المسائل التي فيها . مثل ان يَسئَل سائل : هل لذة المحسوسات ولذّة المقولات خير او ليس بخير؟ فأنه ان قال خيرًا[٢٧] اخطأ لأن اللذات المحسوسة ليست بخير ، وان قال شر اخطأ لأن اللذات المعقولة خير ومحمودة . وانما يكون هذا الموضع غير مضلل اذا كانت الأشياء الكثيرة حكمها حكم واحد ، وذلك بأن يكون حكم الجميع فيها[٢٨] الواحد بعينه فإن السؤال حينئذٍ عن جميعها هو كالسؤال عن واحد منها . مثل ان نقول : هل هذا وهذا اعمى ، وهل هذا وهذا مبصر؟ اذا اتفق ان كان كلاهما اعمى او كلاهما يبصر فإن الاعمى لا يخالف الاعمى من جهة ما هو اعمى اذ كان العمى فقد البصر ، ولا البصير يخالف البصير من جهة ما هو بصير . ففي مثل هذا الموضع يكون الجواب عن القضية الواحدة بعينها جوابًا عن القضايا الكثيرة ، واما متى كان احدهما اعمى والآخر مبصرًا فليس يمكن ان يكون الجواب واحدًا .